

تجارة السلام في الخليج النصف الثاني من الق

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نشاطا بريطانيا محمومًا في منطقة الخليج العربي . وقد حاولت بريطانيا بكل الوسائل ان تثبت وجودها في المنطقة ، متذرعة بأسباب ومبررات مختلفة ، كان ابرزها الموقع التجاري الذي يهيء للبريطانيين نقطة وثوب الى الهند «درة التاج البريطاني» لكن هذا الامر سرعان ما تدرج الى ان بلغ افصاحا عن نزوع عسكري ، تمثل في اعتبار المنطقة نقطة دفاع متقدمة عن الهند . وتحت سياسة الذرائع هذه والاغطية المختلفة التي حاولت بريطانيا أن تغلف بها اجراءاتها ومواقعها ازاء الخليج العربي . تركزت الاطماع الاستعمارية نتيجة لسيادة روح التنافس بين القوى الكبرى التي نشطت في تلك الحقبة للحصول على النصيب الاكبر من

ج العربية فلاله رن التاسع عتشر

بقلم : د. اسماعيل نوري الربيعي

المغانم . وكانت الحال تفصح عن تصاعد حمى المنافسة لبلوغ الاهداف والمرامي . حتى راحت بريطانيا تزج باسطولها البحري لا ستعراض قوتها ، فيما جهدت فرنسا بتوطيد علاقاتها السياسية والتجارية مع القوى المحلية ، ساححة لاصحاب السفن التجارية من سكان الخليج العربي ان يرفعوا العلم الفرنسى .

نشطت القوى الاجنبية في تعزيز مكائنها في المنطقة عبر فعاليات متنوعة لم تكن تخرج ابدا عن الطابع المريب الذي كان يميز اغلبها ، حيث ان هذه الفعاليات بقيت في اطار الحدود غير الشرعية واتخذت اشكالا غير قانونية . فراجت عمليات التهريب وازدهرت تجارتي الرقيق والسلاح ، ولكن بعيدا عن الجهات الرسمية وخفية عن أعين السلطات .

الريية والشك الى النشاط الفرنسي حيث جعلوا من «بورت لويس» عاصمة «ايل دي فرانس» ، محطة لشراء الاسلاب البريطانية في المنطقة. فكانت التقارير الاخبارية السرية تصل تباعا وبدون انقطاع عن الوكلاء التابعين لتجار مسقط في ذلك الميناء ودأب السفن العمانية في بيع تلك المغام في مدينة «كلكتا» ذاتها. ومما اثار زعر البريطانيين، ان الاسطول العماني بدأ بشراء السفن البريطانية المأسورة وازافتها في عداد قوته البحرية^(٥). ومن دون ان تدري اوقعت بريطانيا نفسها في مأزق حرج، فبعد ان وقعت معاهدة ١٨٢٢ مع سلطان عمان حول تحريم تجارة الرقيق، استفاد الفرنسيون من هذا الجانب ايما فائدة، حتى انهم راحوا يوزعون الاعلام الفرنسية على السفن العمانية بغية حرمان السفن البريطانية من تفتيشها اوحتى ايقافها. وكان هذا الامر فرصة سانحة لهم لتقوية نفوذهم واسباغ حمايتهم على المنطقة^(٦). وصار من المشاهد المألوفة في المحيط الهندي والخليج العربي، اقدام السفن المتورطة بتجارة الرقيق على رفع العلم الفرنسي، تجنباً لتفتيش الاسطول البريطاني او الاسطول العماني.

الولائية، وقد هيات لهم هذه المساعدات نفوذا كبيرا، حتى انتقل من المدن الى القرى وللقبائل. وكانت المنافسة والاقترال على المناصب قد اعمت أعين الولاة عن هذا التغلغل الذي مثل اخلالا بالسيادة ومخالفة صريحة للاعراف الدبلوماسية^(٧). وانتقل هذا المفهوم الى المناطق المجاورة للولايات العثمانية او المناطق التي كانت تخضع بصورة اسمية لها. حتى كان هذا الاسلوب هو الميزة التي طبعت السياسة الاستعمارية للتدخل في شؤون منطقة الخليج العربي وتحت مبررات واعتبارات متباينة، فكانت تدخلاتها تتم تحت دعوى محاربة القرصنة وفي احيان لتقويض تهريب السلاح او القضاء على تجارة الرقيق، وقد تشمل ايضا الارتباكات التي كانت تحدث في دوائر الحجر الصحي^(٨)، والواقع ان مركز بريطانيا المتنفذ في الخليج العربي والذي برز على حساب النفوذ الفرنسي قد ظهر بعد الخسارة التي منى بها الفرنسيون في معركة الطرف الأغر وعلى هذا اضحى المحيط الهندي والخليج العربي ومنطقة رأس الرجاء الصالح، ما يمكن ان يطلق عليه بحيرة بريطانية^(٩). بقي الجانب البريطاني ينظر بعين

أن الظرف التاريخي الذي كان يميز تلك الحقبة الزمنية في منطقة الخليج العربي. ووجهة النظر الاجتماعية السائدة، كانت تضفي شيئاً من القبول وبعضاً من الرضى حول تجارة الرقيق. إلا أن العمليات الأخرى، والتي كانت تأخذ معنى سرياً وكتوماً إلى درجة مبالغ فيها، إنما عبرت عن أثر مبيت من قبل تلك القوى نحو البنية الاقتصادية والسياسية للمنطقة. وتهديداً مباشراً لمصالحها الأساسية وأضراراً متعمداً باستقرار وأمن المنطقة. فهذا «بلي» المقيم البريطاني في الخليج العربي، يستحث الجهود ويقوى الهمم لتوسيع نفوذ التجار البريطانيين، حتى أنه لم يأل جهداً في استخدام «دبلوماسية القوارب المسلحة» عام ١٨٦٦ كما يصفها لاندن^(١)، ولم يثنه عن عزمه وخطة التي وضعها الرافض المستمر من أبناء المنطقة، والمقاومة التي كانوا يبذلونها إزاء النفوذ السياسي والاقتصادي البريطاني المتعاضم، وتحت ستار سياسة التحديث ونقل التقنية الحديثة إلى المنطقة، مارست الإدارة البريطانية ضغوطها لتدمير العلاقات الانتاجية السائدة، من خلال تنشيط الملاحة البخارية على حساب صناعة السفن المحلية.

لقد كانت المؤشرات كلها، توضح وبشكل جلي الرافض القاطع لآبناء المنطقة للوجود الأجنبي. وعلى هذا نشطت في تلك الحقبة عملية الحصول على الأسلحة النارية. التي تهيء للمقاومين وسيلة متكافئة للدفاع عن الأمن والسيادة. وعلى هذا قامت تجارة السلاح وتهريبه على هذا الأساس وبنشاط فردى من قبل بعض التجار الأوربيين الذين وجدوا في هذه التجارة مصدراً كبيراً للربح. إلا أن هذا النشاط اتخذ اشكالاً وأنماطاً مختلفة، مما جعله ينأى عن الهدف الذي ظهر من أجله، حتى أنه وسم بالطبيعة التجارية غير القانونية، مما أدى إلى اتخاذ موقف المتشكك من قبل أبناء المنطقة ذاتهم، وجعل السلطات المحلية تتخذ موقفاً حازماً لا يقاوم سبيل هذه التجارة والتي التصقت بأهداف ومرام مريبة. أهتبل وكلاء شركة الهند الشرقية البريطانية كل الفرص للتقرب من الولاة العثمانيين المنصبين في المنطقة وتوطيد علاقاتهم معهم. ونتيجة لهشاشة العلاقة القائمة بين أولئك الولاة والسلطة المركزية في الأستانة، ونزوعهم نحو البقاء في منصب الولاية أطول مدة ممكنة، فقد سعى أولئك الوكلاء لتقديم كل العون والمساعدة لمقاومة منافسيهم على

ويشير الدكتور محمود علي الداود، الى ان اقدام السلطات الفرنسية على هذا العمل قد اضر بسيادة السلطان العماني، فقد وهن ارتباط الرعايا بسلطانهم، ثم ان هذا الامر يعد اخلالا بالاستقلال السياسي للسلطنة^(٧).

على الرغم من كل الضجة التي اثارها بريطانيا حول تجارة وتهريب الاسلحة النارية . الا أن مفارقة طريفة تعترض القضية برمتها، تتلخص في كون هذه التجارة الشاذة كما يصفها البريطانيون انفسهم ماهى الا ذات مصدر بريطاني محض – فالبنادق التي انتشرت في الخليج العربي، كانت انكليزية المنشأ، كما ان الشركات المسؤولة عن تصدير الاسلحة والشركات الملاحية المسؤولة عن شحن هذه البضاعة الى المنطقة، اضافة الى الشركات المسؤولة عن توزيع الاسلحة في بلاد فارس، كانت جميعا بريطانية. ومصدر القلق والريبة الذى انتشر في دائرة المقيم البريطاني في الخليج العربي كان نابعا من انتشار ظاهرة بيع الاسلحة بالجملة وبكميات وافره. حتى انها انتشرت بين سكان المنطقة المحليين انتشار النار في الحطب الهشيم. ومن المفيد هنا الاشارة الى ان هذه التجارة بدأت متواضعة محدودة. الا انها سرعان ما اضحت مصدر قلق ورعب

في اوساط الادارة البريطانية. حتى ان ارنولد ولسن، يعلق عليها قائلاً بانها ظلت لفترة من الزمن تغطي على كل المسائل الاخرى في الخليج العربي^(٨). واجهت السلطات البريطانية متاعب جمة جراء تجارة السلاح وتهريبه، لاسيما خلال السنوات الخمس التي سبقت الحرب العالمية الاولى. فقد نشطت القوى الاوربية في عمليات التصدير، والتي عدتها من مسائل التنافس الاساسية في المنطقة. فمن خلالها يمكن تعزيز العلاقات مع القوى المحلية، وعن طريقها يمكن التوغل والحصول على موطن قدم. حتى انها بلغت مناطق مختلفة وبكميات كبيرة، حيث ظهرت في ساحل بلوچستان وبلاد فارس، كما انها بلغت افغانستان وأواسط اسيا. وكان من المشاكل التي خلقتها تلك العمليات، ان التقارير التي رفعها الضباط البريطانيون حول اضطراب الاوضاع في الحدود الشمالية الغربية للهند، كانت من جراء نشاط هذه التجارة. والواقع ان هذه العمليات قد بدأت منذ العام ١٨٤٤ الا ان خطرها توضح بشكل جلي خلال الحرب الافغانية الثالثة. حيث اشار المسئولون البريطانيون الى ان من العوامل الاساسية المحرصة على الثورة ومقارعة الوجود البريطاني،

توفر الاسلحة النارية وسهولة الحصول عليها سيما في حدود الهند الغربية^(٩). ونظرا لجدية الخطر الذي أحدثته هذه التجارة، فإن المساعي البريطانية قد اثمرت عن منع التجار البريطانيين من المساهمة فيها. الا أن اطرافا اوروبية اخرى وجدت فيها ضالتها المنشودة لتقويض الوجود البريطاني. وعليه دأبت فرنسا بكل ما تملك من وسائل وجهود لتنشيط هذه الفعالية، مع دور الماني محدود الأثر^(١٠).

على الرغم من الحظر المفروض على السلاح، الا أن نشاط التجار كان واسعا، الى الحد الذي جعل منه أحد الظواهر البارزة في تلك الحقبة حتى ان اقليم عربستان، كان يعج بسلاح «المارتيني - هنرى» الذي كان يصله عن طريق ميناء بوشهر. كما ان البصرة كانت تحظى بذات النوعية من السلاح عن طريق الكويت والمحمرة من خلال النشاط الدائب الذي كان يبذله المهربون. ولابد من الإشارة الى ان ميناء بوشهر قد غدا الممون الرئيسي لمواني الخليج العربي المختلفة، على الرغم من القرار الرسمي الصادر عام ١٨٨١، والقاضي بحظر استيراد السلاح من قبل بلاد فارس^(١١).

شهد الخليج العربي نشاطا ملحوظا لافراد القبائل الافغانية والمناطق الشمالية الغربية من الحدود الهندية، الذين اضحوا زبائن دائمي التردد الى المنطقة، جاعلين منها سوقا رائجة لهذه التجارة، من خلال اقبالهم على شراء حاجتهم من السلاح، المستخدم وبشكل واسع في الحروب القبلية الداخلية ومقاومة السلطة الموالية للنفوذ البريطاني. وقد برزت هذه الحالة وبشكل واضح منذ العام ١٨٩١^(١٢). وقد لعبت بيوت التجارة الوطنية الفارسية دورا نشيطا في تجارة الاسلحة والذخيرة، مما شجع مجموعة من الرأسماليين البريطانيين لتأسيس شركة بريطانية - فارسية، وأفتتاح فرع لها في ميناء بوشهر عام ١٨٨٧^(١٣).

كان للنتائج التي تمخض عنها مؤتمر برلين والذي أكد على منع هذه التجارة في شرق افريقيا، ان غمرت اسواق الخليج العربي وموانئه بكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر عام ١٨٩٠، كان مصدرها زنجبار. فكان هذا تمهيدا للجزء الاسوي من سلطنة عمان ممثلة بمسقط من لعب دور واسع في هذه التجارة. حتى ان التجار افتتحوا خطوطا مباشرة معها. مما جعل منها أكبر سوق لتجارة

الاسلحة في الخليج العربي بل تعدى ذلك الى ان تكون اكبر اسواق الشرق الاوسط قاطبة. وعلى الرغم من عدم وضوح الاثر السياسي بصورة مباشرة لهذه التجارة الا ان الادارة البريطانية كثفت اتصالاتها مع السلطان لمنع وصول شحنات الاسلحة الى ميناء جواهر في الهند، ضامنة ذلك بوعده مكتوب عام ١٨٩١، كما ان الشاه الفارسي شدد على اوامره السابقة والقاضية بحظر دخول الاسلحة والذخيرة عن طريق التهريب^(١٤). ان التأكيدات الفارسية والبريطانية حول منع هذه التجارة، تفصح عن القلق القوي الذي اعتل في صدر السلطات، لاسيما وان اعداد البنادق المشحونة الى مواني المنطقة قد بلغت الضعاف، فعلى سبيل المثال، استقبلت مسقط احد عشر الفا وخمسمائة بندقية خلال العام ١٨٩٢. وقد وجدت السلطات الفارسية أن من الخطأ بمكان ان تترك هذه التجارة تمارس بصورة علنية، وعليه اقدمت على مصادرة مخازن الاسلحة في بوشهر. الا ان اجراءات الحكومة الفارسية لم تكن تجدي نفعا ازاء هذه التجارة المتعاضمة وعليه ابرمت اتفاقا مع السلطات البريطانية عام ١٨٩٧. اتاحت فيه للسفن البريطانية المدرعة حق مصادرة

الاسلحة في المواني الفارسية^(١٥). ثم امر ينبغي الاشارة اليه يتلخص في الزيادة الملحوظة في اعداد البنادق الواصلة الى مواني المنطقة فقد دخل ميناء مسقط عام ١٨٩٦ - ١٨٩٧ ما يزيد على عشرين الف بندقية، كما ان ميناء بوشهر استقبل خلال العام ١٨٩٧ ما يزيد على الثلاثين الف بندقية. ألا ان المداهش في كل هذا يتلخص في ان اغلب هذه البنادق كانت صادرة عن المصانع البريطانية^(١٦). وقد بقي التنافس قائما بين مينائي بوشهر ومسقط حول هذه التجارة خصوصا بعد عام ١٨٩٥، الذي شهد نشاطا واضحا من قبل الشركات الاوربية لايصال هذه البضاعة الى ميناء مسقط، الا ان الارقام الهائلة، التي بلغت تلك التجارة لاسيما عام ١٨٩٧، جعل الحكومة الفارسية تنظر اليها بقلق شديد، حتى انها جددت اتفاقيتها مع الحكومة البريطانية وعقدت اتفاقية جديدة مع سلطنة عمان^(١٧). عام ١٨٩٨. وقد اضطر سلطان عمان لتوقيع هذه المعاهدة، بعد ان وجد الطرفين البريطاني والفارسي جادين في مسعاها لايقاف التجارة. الا انه من جانب آخر اشترط عدم جواز تفتيش السفن العمانية. وعلى هذا

اللاشرعية، خصوصاً إذا كانت الغاية منها الإستخدام ضد الوجود العسكري البريطاني. وقد حرصت بشكل جدي على منع وصول الأسلحة إلى الموانئ الهندية على وجه الخصوص. ولم تكتف باسلوب القرارات والحراسات والتفتيش، انما واصلت فعاليتها بإجراءات عملية، حيث بدأت بعقد معاهدات لتحريم تجارة الأسلحة مع إمارات الخليج العربي. فكانت معاهدة ١٨٩٨ مع البحرين، ومعاهدة ١٩٠٠ مع الكويت وشيوخ الساحل المتحان عام ١٩٠٢، والواقع أن هذا النهج، قد بلغ نتائج إيجابية بالنسبة للجانب البريطاني. إلا أن سلطنة عمان بقيت البؤرة الأساسية لاستقبال وتصدير الأسلحة في المنطقة. حتى أن ميناء مسقط قد شهد حركة ناشطة من لدن البواخر الأوروبية التي كانت تقوم بجلب الأسلحة والذخائر البلجيكية والألمانية والفرنسية والإنجليزية^(١٩) على الرغم من تغلغل النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي الا ان الادارة البريطانية وخلال عقد معاهداتها مع السلطات المحلية في المنطقة. وضعت شروطاً واتفاقيات تنسجم مع قوة ونفوذ تلك السلطنة. فعلى سبيل المثال، تعهد الجانب البريطاني مع السلطات العمانية انه في

استطاع ان يكسب شوطاً واسعاً في تلك العملية، وأضحى ميناء مسقط، صاحب قصب السبق في توريد الأسلحة حتى امتلأت موانئ الساحل العماني المتحان والبحرين وقطر والكويت بكميات هائلة من الأسلحة المهربة. كما ان مناطق ساحل مكران الفارسي وأفغانستان، قد حصلت على بضاعتها تلك عن طريق ميناء مسقط^(٢٠). وبهذا يمكن القول ان موقف السلطات الرسمية العمانية، قد احتوى موقفين الاول، تمثل بالرضوخ لمطالب السلطات البريطانية التي برمت بهذه الفعالية التي هددت نفوذها بشكل جدي ومباشر. أما الثاني فقد تمثل باحساس السلطان التجاري الذي وجد في هذه العملية منفذاً لجني الأرباح، ولعب دور مؤثر في المنطقة، إضافة إلى الرغبة الحميمة، التي كانت تعتمل في نفس السلطان ذاته، والذي وجد في تكدس الأسلحة النارية والذخائر، مدخلاً لتعزيز القدرة الذاتية العسكرية، وتقوية، وترصيناً للقوى المحلية في المنطقة.

أفصحت السلطات البريطانية عن الأخطار الجسيمة التي باتت تلحقها هذه التجارة بالوجود العسكري لها في المنطقة. حتى أنها لم تتورع عن اصدار مرسوم برلماني يؤكد ليس على المنع فقط، إنما غلفته بإسلوب

حالة القاء القبض على سفينة متورطة بتهريب الاسلحة تابعة لمسقط فأُن الحكومتين البريطانية والعمانية تقسّمان الشحنة. في حين ان منطوق المعاهدة البريطانية مع الساحل المتهاذن كان ينص على ان الشحنة تكون من صالح الجانب البريطاني، لكنهم حين وجدوا شيوخ الساحل ناشطين في متابعة هذه العملية، فانهم تركوا السفن التي اوقفوها لصالحهم، تثمينا لجهود هم التي بذلوها في هذا الجانب، وكدافع لبذل مزيد من النشاط وحافز لهم. وحين وجدت بريطانيا ان عمليات المتابعة والايقاف والسيطرة والتفتيش تتطلب المزيد من الجهود والاموال والوقت، فانها سرعان ما ضربت بتعهداتها ازاء الجانب العماني عرض الحائط، وبدأت بالاستيلاء على شحنات السفن لصالحها فقط (٢٠).

وقفت السلطات العثمانية بحزم ازاء تهريب الاسلحة النارية لاسيما وأن القبائل العربية، قد اخرجت السلطات العسكرية في مناطق جنوب العراق . فعمدت الى مراقبة ميناء البصرة بشكل دقيق وحازم، حتى بات من الصعب الحصول ولو على بندقية صيد. ولكن هذه الاجراءات لم تكن توفيق في وقف نهائي لعمليات التهريب فقد بقيت الاسلحة تتدفق عبر

الاراضي الايرانية. ولايخرج هذا الامر تحت اى حال عن طبيعة العلاقات السياسية المرتبكة بين الجانبين الفارسي والعثماني، اذا ما تذكرنا الجهود الحثيثة التي كانت تبذلها السلطات الفارسية لايقاف عمليات التدريب داخل اراضيها. وغدت مسألة الحصول على السلاح الناري، مسألة تتقدم على كل القضايا بالنسبة للسكان المحليين في مناطق البصرة وجنوب العراق، حتى ان اسعارها كانت تتراوح ما بين باون وعشرة شئات الى ثلاث باونات، وكان انتشار البندقية المصنوعة في برمنغهام والمسدسات البلجيكية واضحا وعمليات الشراء علنية وامام عين السلطات الرسمية. وبقيت مناطق شرق افريقيا المصدر الرئيسى الذى ينطلق منه المهربون نحو الخليج العربي، فكان الطريق السرى يبدأ من جيبوتي - مسقط فالحمرة او الكويت ثم البصرة. وقد برزت في المنطقة صناعات محلية مرتبطة بهذه التجارة اذ توسعت الورش الخاصة بصنع البارود والاطلاقات والتي تعتمد على الكبسولات المستوردة من اوربا (٢١).

استمرت عمليات الاستيراد الى ميناء مسقط من الأسلحة، حتى أن مبالغ الاستيراد قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في أرقامها. فخلال العام

١٩٠٦-١٩٠٧ قدر المبلغ بحوالي مائة واثنى عشر ألفا وثلاثمائة وخمسين باون، وصلت كميات كبيرة منها الى افغانستان^(٢٢). وعلى الرغم من الجهود البريطانية في حصر عمليات هذه التجارة، الا أن الأعوام ١٩٠٧-١٩١٠، قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في أرقامها. ويمكن أن نشير هنا، الى أن سفن التجارة العمانية قد وفقت في استخدام العلم الفرنسي، الذي منحها حصانة أمام عمليات التفتيش التي كانت تقوم بها السفن البريطانية. وكان للتطورات التي شهدتها المنطقة أثرها البالغ في تشديد الادارة البريطانية قبضتها على المنطقة وتنفيذ سياسة امتصاص نقمة القبائل العربية ومقاومتهم لنفوذها، لا سيما بعد اكتشاف النفط في منطقة عريستان عام ١٩٠٨^(٢٣). والمشاكل الخطيرة التي باتت تواجه الوجود البريطاني في أفغانستان وشمال غرب الهند. وخلاصة القول أن الموقف البريطاني، لم يكن يراعى عوامل الاستقرار في المنطقة، بقدر ما كانت تفكر بالخطر الذي يواجه مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية وخير ما يمكن أن نوثقه في هذا المجال التصريح الذي أدلى به (برسي سايكس) عام ١٩٠٢ حين قال: (إذا أردتم الاضرار

بالتجارة في منطقة الخليج العربي، تاجروا بالسلاح، لأن باستطاعة بضعة أشخاص مزودين بالاسلحة النارية الحديثة، قطع أي طريق تجارى يمكن للبضائع البريطانية أن تمر عبره)^(٢٤).

واجهت بريطانيا عقبات كثيرة وهي في خضم صراعها مع قضية تجارة السلاح والتي أقضت مضجع المسؤولين البريطانيين. الا أن المشكلة الرئيسية والأكثر تعقيدا، تمثلت في الموقف الفرنسي من هذه التجارة، فكل الجهات وما تبذله من جهود، لا تمثل الا مواقف طارئة، الا أن فرنسا بأمكاناتها الواسعة وقدرتها على التنافس، تعد خصما عنيدا. والحق أن القناعة الفرنسية أتاح للمشتغلين في هذه التجارة مدى أوسع، لا سيما وانها سمحت للسفن العمانية برفع العلم الفرنسي عليها. وبهذا استطاع سلطان عمان أن يتصل من المعاهدة المعقودة بينه وبين البريطانيين. وقد بلغ الموقف الفرنسي حدا، انها ارسلت مندوبيها لتنظيم شئون هذه العملية، مستخدمة بالطبع الأسلوب غير الرسمي، تحت ستار التجار الفرنسيين الذين يمثلون مصالحهم، وهي ذريعة طالما استخدمتها الدبلوماسية الأوروبية في المنطقة، فكان أن برز نشاط التاجر الفرنسي

(جوجير)، الذي استفاد من حصانته التي تتيحها له جنسيته الفرنسية لتعزيز موقعه، وممارسة نشاطه بصورة علنية، حتى انه قدم لسلطان عمان القروض المالية^(٢٥)، ومن هذا يمكن التساؤل، عن الامكانيات الهائلة التي يمتلكها هذا الرجل المؤسسة، وعليه نقول ومن دون كثير عناء، أن هذا الرجل لم يكن في الواقع سوى ممثل للحكومة الفرنسية، تحت غطاء ثياب التاجر.

حاولت العديد من الجهات الدولية التدخل في شئون الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية والهند، حيث عقد مؤتمر بروكسل عام ١٩٠٩، الذي ركز على انتهاء تجارة السلاح في هذه المناطق، الا انه واجه فشلا ذريعا، بسبب الموقف الفرنسي حول حرية التجارة^(٢٦). والواقع أن الجانب البريطاني لم يكن راغبا في هذه المؤتمرات، خشية من تغلغل النفوذ الأوربي، تحت هذه الذريعة. وكان الرأي أن يتم التنسيق بين الجانبين البريطاني - الفرنسي، والوصول الى حل يرضى هذين الطرفين فقط^(٢٧)، دون الأخذ بنظر الاعتبار السلطات المحلية الرسمية في المنطقة.

كان للاجراءات البريطانية ومضايقاتها المستمرة لتجارة السلاح

أن عم الاستياء في العديد من موانئ الخليج العربي، فقد أشاروا الى الاجراءات المشددة على ميناء دبي، في حين انها تقف مكتوفة اليدين أزاء ميناء مسقط. كذلك موقفها المجامل أزاء السفن الفرنسية المحملة بذات البضاعة. كما أن الموقف البريطاني لم يراع حاجة القوى المحلية الملحة للسلاح مثل عبدالعزيز بن سعود وقاسم بن ثاني شيخ قطر في مقاومة السلطات العثمانية. وقد فات عليهم أيضا أهمية البندقية بالنسبة للعربي البدوي والسلاح عموما، الذي يعتبر رمزا للفروسية والرجولة. وكان لجملة من العوامل أن جعلت الحالة تصل الى حد التفاقم تمثلت في المناورات التي كانت تقوم بها البحرية البريطانية، ما يعد استفزازا لمشاعر أبناء المنطقة، اضافة للحملات الاعلامية المنظمة من قبل الفرنسيين، وجهود العثمانيين في هذا المجال. ونتيجة لاجلاق الطريق البحري بين مسقط وبلوجستان عام ١٠١٠، أضحت دبي بديلا موضوعيا لمسقط في هذه التجارة. حتى غدت المون الرئيسي الى كافة موانئ الخليج العربي، وصارت السفن التجارية تقوم بمهام مزدوجة، فلقد كانت تخرج من ميناء دبي محملة بالأرز والبضائع المختلفة، لتعود اليه محملة

بشاحنات الأسلحة النارية^(٢٨).

حاولت فرنسا النفاذ الى مناطق حساسة تهم الاستراتيجية البريطانية بشكل دقيق، فلقد اسفرت المفاوضات البريطانية - الفرنسية والتي بدأت في ٣٠ تموز ١٩١٠ حول تجارة السلاح، عن سر الحماس الذي كانت تبديه فرنسا أزاء هذه القضية، اذ كشف الفرنسيون في جلسة ٢٠ تموز ١٩١١ عن رغبتهم الجامعة في الحصول على مناطق نفوذ في الهند. وعلى هذا الأساس أغلق البريطانيون باب المفاوضات. وتبنوا الرأى الذي نادى به (كوكس) والداعي الى اعتبار مسألة تجارة السلاح من الشئون المتعلقة بين بريطانيا والسلطات العمانية^(٢٩).

تعرضت تجارة الاسلحة الى تقلص واضح في أنشطتها، فقد أصدر المقيم البريطاني في الخليج العربي (كوكس) قرارا يقضي بانشاء مستودع للأسلحة في مسقط عام ١٩١٢. وقد أنيطت بهذا المستودع مهمة تدقيق وتسجيل الأسلحة الداخلة الى المنطقة. وبهذا العمل تم حصر الكميات الأكبر، ووضعها تحت الرقابة، ولا يتم اخراج أى شىء منها الا بأذن خاص من السلطات. وكان رد فعل الجانب الفرنسي غنيا أزاء هذا القرار الذي اعتبرته موجهة للاضرار

بالتجارة الفرنسية، وطعنا بالمعاهدة الفرنسية - العمانية، وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلها لاقناع البريطانيين، الا أن ذلك العمل لم يسفر عن شىء^(٣٠). وكان للتحويلات التى شهدتها العلاقات الدولية خلال العام ١٩١٤ ودقة الأوضاع السياسية، أن اقدمت بريطانيا على إغلاق مخزن السلاح في مسقط، وصادرت الأسلحة الموجودة فيه^(٣١). كما أن قيام الحرب العالمية الأولى أتاح لها تعزيز نفوذها العسكري وبشكل مباشر، متخلصة بذلك من منافسة القوى الطامحة للوثوب الى المنطقة. والواقع أن بريطانيا لم تكن الوحيدة، صاحبة المصلحة في القضاء على هذه التجارة. فالحماس الذي أبدته الحكومة الفارسية، للأمسك والسيطرة على جميع الاسلحة النارية والذخيرة المهربة، انما كانت تنبع من خطة أعدت لتسليح الجيش الفارسي بدون كلفة كبيرة^(٣٢).

د. إسماعيل نوري الربيعي

الجامعة الأردنية - كلية الآداب

قسم التاريخ - عمان - الأردن

الجدول:

تجارة السلاح في ميناء بوشهر (بالباون الاسترليني)			
السنة	تصدير	استيراد	الكلي
١٨٩١-١٨٩٠	٦٣٦,٦٥٠	١,١١٣,٢٥٠	٢,٩٠٠
١٨٩٢-١٨٩١	٣٦٠,٩٠٠	١,١٥٢,٠٥٠	٢,٦٥٠
١٨٩٣-١٨٩٢	٢٧٢,٩٥٠	١,٠٩٧,٢٥٠	٢٠٠
١٨٩٤-١٨٩٣	٥٦٥,٥٤٠	١,٠٤٦,٥٥٠	٩٥٠
١٨٩٥-١٨٩٤	٦٧٤,٢٠٠	١,٢٢٣,٤٠٠	٤٥,٢٠٠

تجارة السلاح في مسقط (بالباون الاسترليني)							
السنة	بريطانيا	فرنسا	بلجيكا	ألمانيا	الكلي	الاستيراد	تصدير
١٩٠٧-١٩٠٦	٥٢,٣٥٠	٦,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	—	١١٢,٣٥٠	٤٦١,٤٥٠	٢٤٦,٢٥٠
١٩٠٨-١٩٠٧	١٠١,٤٥٠	٢٦,٣٥٠	١٤١,٠٠٠	١٠,٢٥٠	٢٧٩,٠٠٠	٦٥٦,٤٥٠	٢٨٣,٠٥٠
١٩٠٩-١٩٠٨	٨٢,٠٠٠	١٩,٩٠٠	١١٤,٠٠٠	١٠,٨٥٠	٢٣٧,٦٥٠	٦٨٣,٨٠٠	٣٠٣,٦٠٠

المصدر:

B.C. Busch, Britain and the Gulf, Los Angeles, 1976.

الهوامش

- ١- روبرت جيران لاندن، عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا، ترجمة محمد أمين عبده، لامكان ١٩٧٠، ص ٨٣.
- ٢- عبدالفتاح ابراهيم، على طريق الهند، بغداد ١٩٣٥، ص ١٥٢.
- ٣- د. حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي، بغداد ١٩٨٠، ص ١٨٠.
- ٤- رود ولف سعيد روث، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي، ط ٢، بيروت ١٩٨٨، ص ١٤٨.
- ٥- د. صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، بغداد ١٩٧٩، ص ١٨١.
- ٦- د. عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني، بغداد ١٩٧٨، ص ٣٣٥.
- ٧- د. محمود علي الداود، محاضرات عن الخليج العربي ١٨٩٠-١٩١٤، القاهرة ١٩٦١، ص ١٠٥.
- ٨- ارنولد ويلسون، الخليج العربي، ترجمة د. عبدالقادر يوسف، الكويت لا تاريخ، ص ص ٤٣٠-٤٣١.
- ٩- د. جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، الكويت ١٩٧٤، ص ٣٨١.
- ١٠- ويلسون، المصدر السابق، ص ٤٧٣.
- ١١- د. حسين القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٣٧.
- ١٢- د. عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم، المصدر السابق، ص ٣٤٧.
- ١٣- لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ١، قطر لا تاريخ، ص ٤٧١.
- ١٤- المصدر نفسه، ص ٤٨٤.
- ١٥- د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨١.
- ١٦- لوريمر، المصدر السابق، ص ٥٠٥.
- ١٧- د. حسين القهواتي، المصدر السابق، ص ص ٤٣٧-٤٣٨.
- ١٨- ويلسون، المصدر السابق، ص ص ٤٣٢-٤٣٣.
- ١٩- د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ص ٣٨١-٣٨٢.
- ٢٠- د. عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم، المصدر السابق، ص ص ٣٤٨-٣٤٩.
- ٢١- د. حسين القهواتي، المصدر السابق، ص ص ٤٣٨-٤٣٩.
- ٢٢- Busch, Britain and the Gulf, Los Angeles, 1976, P. 296.
- ٢٣- د. مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، البصرة ١٩٧٤، ص ١٠٩.

- ٢٤- نقلًا عن - د. حسين القهواتي، المصدر السابق، ص ٣٣٩-٣٤٠.
- ٢٥- د. عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي، الرياض ١٩٨١، ص ١٢٤.
- ٢٦- د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٢.
- ٢٧- د. عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، السلام البريطاني، المصدر السابق، ص ١٢٥.
- ٢٨- د. محمد مرسي عبدالله، دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨١، ص ٤١-٤٢.
- ٢٩- د. عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، السلام البريطاني، المصدر السابق، ص ١٢٦-١٢٩.
- ٣٠- د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٢-٣٨٥.
- ٣١- د. محمد مرسي عبدالله، المصدر السابق، ص ٤٧.
- ٣٢- Busch, op. cit, p. 274.